برئاسة المهندس فهد القواسمي. خصوصاً، بعد التطوّر الكبير في مستوى الوعي السياسي العام بين ابناء المدينة.

غير ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت بعد ذلك بابعاد رئيس المجلس الى خارج الارض المحتلة وعزلت نائبه بعد فترة وجيزة وحلّت المجلس نفسه وعيّنت ضابطاً اسرائيلياً لادارة بلدية المدنية.

ومنذ العام ١٩٧٦ لم تُجر في الخليل كما في باقي المدن الفلسطينية انتخابات محلية، ذلك ان السلطات الاسرائيلية جمّدت العمل بقانون الانتخابات.

٢ ـ اختصاصات المجلس البلدي: كان القرار العسكري الصادر يوم ٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قد نصّ على «ان كل سلطة توظيفية أو ادارية في ما يخصّ المنطقة أوسكانها ستحول لي وحدي [الحاكم العسكري] وسيتمّ ممارستها من طرفي...»[١٥]. ثمّ صدر القرار العسكري رقم ١٧٧ والذي بموجبه «يحرم على أي شخص القيام بأي عمل الّا باذن من الحاكم العسكري»[١٦].

وهناك العشرات من القرارات الاخرى التي تحدّ من سلطات واختصاصات المجلس البلدي، لكن القرار الذي يعتبر على درجة كبيرة من الخطورة هو القرار ٥٣٧ الذي نصّ على انه «اذا تبيّن لقائد المنطقة ان مجلس البلدية، أو رئيس البلدية يمتنعان عن تأدية واجب، أو حتى القيام بعمل مفروض عليهما، بموجب قانون البلديات، أو أي قانون، أو أي تشريع، فان له ان يطالبهما بموجب أمر بتأدية هذا الواجب، او القيام بهذا العمل، خلال المدة المحدّدة في الامر. وفي حالة عدم القيام به فانه يجوز له ان يعيّن شخصاً ملائماً لتأدية الواجب... وان يقرّر له أجراً، ويأمر بتسديد هذا الاجر ومصاريف العمل من صندوق البلدية»[١٧].

هكذا وجد المجلس نفسه في مواجهة اوامر عسكرية طالبته بتقديم الخدمات البلدية للمستوطنات الاسرائيلية التي تمّ الحاقها بالمدينة، كما وجدت مدينة الخليل نفسها ازاء قرارات استهدفت خنقها، وحرمانها من الخدمات التي يقدّمها المجلس البلدي. وكذلك، تضييق نطاق عمل هذا المجلس، ممّا ترك اثراً سلبياً كبيراً على نموها الحضري والخدماتي.

ثانياً، الاعتداء على المجلس البلدي

وتجسّد في عمليات الضرب والابعاد الى خارج الارض المحتلة؛ والاقالة والقتل[١٨]. حيث تمّ ابعاد رئيس بلدية الخليل المنتخب فهد القواسمي، فتولّى نائبه مصطفى عبدالنبي النتشة تسيير أعمال المجلس من بعده. لكن هذا الآخر ما لبث أن تعرّض بدوره للاعتداء وانتهى الامر بسلطات الاحتلال الى اقالته. اتبعت ذلك بعزل جميع أعضاء المجلس المنتخبين من مناصبهم بتهمة امتناعهم عن تزويد المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الخليل بالماء، وعيّنت ضابطاً اسرائيلياً لادارة شؤون البلدية.

وكان أول عمل قام به الضابط ومعاونوه هو اتلاف أوراق ومخططات البلدية، التي كانت تهدف الى اتمام عملية النمو العمراني، واقامة بنى تحتية للمدينة. كما أصدر الضابط أوامره بايقاف العمل بالمشاريع التي تبرّع في تنفيذها؛ كما أمر بمد الخدمات نحو المستوطنات الاسرائيلية المجاورة.

ثالثاً، انشاء مستوطنة «كريات اربع»

عمدت السلطات الاسرائيلية الى اقامة مستوطنة «كريات اربع» الى جوار مدينة الخليل. واجبرت المدينة على تزويدها بالماء والكهرباء. كما قامت بمنع الخليل من تزويد القرى الفلسطينية المجاورة